تعترضه القضية الفلسطينية؛

التطبيع السعودي ـ الإسرائيلي ممر أميركي نحو الهيمنة

حسن لافي
كاتب ومحلل سياسي

التقى الرئيس الأميركي جو بايدن أخيراً، بعد قطيعة دامت قرابة تسعة شهور، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ليس في مكتبه في البيت الأبيض، وإنما في أحد الفنادق في مدينة نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

هذا المشروع الأميركي الاستراتيجي الكبير يتطلب نجاحه معالجة الرياح العكسية التي طرأت على العلاقات مع السعودية، والتي ظهرت بشكل جلي في مواقف السعودية بعد الأزمة الأوكرانية -الروسية، سواء من خلال رفضها زيادة إنتاجها النفطي أو انفتاحها الكبير على كل من الصين وروسيا وإعادة علاقاتها مع إيران.

وبالتالي، المعادلة تقول إن الولايات المتحدة الأميركية يتطلب منها الموافقة على المطالب السعودية لإعادة العلاقات كسابق عهدها، والمتمثلة باتفاقية حماية على غرار دول حلف "الناتو" ومشروع نووي سلمي على الأراضي السعودية، ورفع الكفاءة التسليحية السعودية، ولكن المعضلة الأميركية في الطلبات السعودية تكمن في أنها تتعارض مع التزامات الولايات المتحدة الأميركية تجاه "إسرائيل" والحفاظ على أمنها القومي، ولذلك مطلوب موافقة إسرائيلية على تلك المطالب.

هنا، تبرز أهمية فكرة التطبيع السعودي-الإسرائيلي كمدخل لحل المعضلة الأميركية، فمن جهة هذا التطبيع يمنح "إسرائيل" حلمها الأكبر في التطبيع مع أهم الدول العربية والإسلامية كاعتراف نهائي من الكل العربي والإسلامي بها، وكما أطلق عليه بعض الكتاب الإسرائيليين "أنه تطبيع مع الإسلام".

ومن جهة أخرى، يعيد الأمل إسرائيلياً في إحياء الهدف الرئيس من وراء "اتفاقات أبراهام" وهو تشكيل حلف سياسي وعسكري ضد إيران تحت المظلة الأميركية وبمشاركة دول الخليج الفارسي، ناهيك بحجم العوائد الاقتصادية لـ"إسرائيل" في حال تم تنفيذ مشروع إعادة طريق الحرير، وحجم المشاريع المشتركة التي يمكن أن تقوم بها "إسرائيل" مع دول المنطقة، خاصة دول الخليج الفارسي.

لكن، يصطدم التطبيع السعودي-الإسرائيلي بصخرة القضية الفلسطينية، فلا يمكن للسعودية أن تذهب إلى التطبيع مع "إسرائيل" من دون أن تكون هناك موافقة فلسطينية، من خلال تقديم "إسرائيل" تنازلات في الملف الفلسطيني، فالسعودية من دون الموافقة الفلسطينية تخسر موقعها كدولة مركزية، في العالم الإسلامي وتفقد شرعيتها، وبالتالي لا يمكنها القفز عن الملف الفلسطيني بأي حال من الأحوال، وهنا اختبار حقيقي وصعب لثلاثة أطراف:

الطرف الأول: نتنياهو، هل سيوافق نتنياهو على تقديم تنازلات للفلسطينيين مقابل صفقة التطبيع التاريخية مع السعودية، حتى لو كان الثمن انهيار ائتلافه الحاكم الذي يرفض قطعياً أي تنازلات في الملف الفلسطيني.

كما يطالب الجناح الأكثر فاشية وتطرفاً في الحكومة بقيادة الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، والذي انضم إليهما ١٢ عضوًا آخر من أعضاء الكنيست من حزب الليكود، بألا يتضمن التطبيع أي تنازلات للفلسطينيين. من الواضح أن لقاء نتنياهو - بايدن لم ينجح حتى الآن في إقناعه بالتخلي عن ائتلافه الحكومي، الأمر الذي كان واضحاً في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحاول كعادته إقناع العالم بأنه يجب ألا يكون هناك ربط بين التطبيع الإسرائيلي مع العرب وبين القضية الفلسطينية.

الطرف الثاني: جو بايدن، هل سيمارس ضغوطات حقيقية وفاعلة على نتنياهو بشكل خاص، وعلى المشهد السياسي الإسرائيلي بشكل عام، للذهاب إلى صفقة التطبيع مع السعودية ودفع ثمن على مستوى القضية الفلسطينية، كما فعل الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب مع حكومة إسحاق شامير في قضية ضمانات قروض الإسكان لغرض إعادة توطين المهاجرين اليهود السوفيات في "إسرائيل"، إذ أجبر حكومة شامير اليمينية على الذهاب إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وخاصة أن الإسراع في إتمام صفقة التطبيع الإسرائيلية- السعودية يخدم بايدن في سباق الرئاسة الأميركي من جهة، وقد تكون هذه الصفقة، من جهة أخرى، المخرج الوحيد لحل الأزمة الإسرائيلية الداخلية، كونها تسقط الحكومة الحالية، وتشكل حكومة جديدة بشراكة المعارضة، الأمر الذي ينهي أزمة التعديلات القضائية.

الطرف الثالث: الرئيس الفلسطيني محمود عباس، هل سيبقى متمسكاً بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، كما تنص المبادرة العربية للسلام، والتي في أساسها مبادرة سعودية، أم سيرضخ لضغوطات بقية الأطراف، الذين يعتقدون أنه الطرف الأضعف في المعادلة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية، رغم كل أمواج "اتفاقات أبراهام" التطبيعية التي حاولت أن تقفز عنها وتدفعها نحو العزلة والحصار، بقيت في محور المشهد السياسي في الإقليم خلال العامين الماضيين، بل تأكد الجميع أنها بوابة السلم والحرب في الإقليم، وخاصة مع تنامي المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، والذي واكبه صعود حكومة إسرائيلية فاشية متطرفة محل نقد المجتمع الدولي برمته بما فيه حليفتا "إسرائيل" أوروبا وأميركا. في المعادلة الأميركية نستطيع أن نقول إن هناك متغيرات قد تكون تحدث لأول مرة منذ سنوات طويلة، أبرزها:

أولاً، لم تعد الولايات المتحدة الأميركية هي الطرف الأقوى في المعادلة بل السعودية، التي يجب الا تنساق نحو الإغراءات الأميركية، وأن تبقي على سياسة الانفتاح في تحالفاتها مع الصين وروسيا، مع إتمام استراتيجية تصفير مشكلاتها مع دول الإقليم وعلى رأسها إيران والملف اليمني، كضمانة لعدم ارتهان سياستها الخارجية للإرادة الأميركية كما في السابق.

ثانياً، تشكل القضية الفلسطينية حجر الرحى في المعادلة، ولن تكتمل قطع الأحجية الأميركية إلا من بوابة القضية الفلسطينية، الأمر الذي يجب ألا يفرط به المستوى الرسمي الفلسطيني، والسعي بكل قوة لاستثمار تلك الفرصة التاريخية من خلال قرارات حقيقية ترسخ واقعاً ميدانياً على الأرض يكبح جماح الاحتلال والاستيطان من جهة، ويعيد طرح القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي كملف عاجل يجب معالجته من جهة أخرى، لما يملكه من آثار سلبية في استقرار الشرق الأوسط، ذلك الإقليم الذي يمثل العمود الفقري للصراع الدولي على الجغرافية السياسية الكونية بين القوى العظمى.

المشروع الأميركي الاستراتيجي الكبير يتطلب نجاحه معالجة الرياح العكسية التي طرأت على العلاقات مع السعودية، والتي ظهرت بشكل جلي في مواقف السعودية بعد الأزمة الأوكرانية – الروسية

التحليل الإخباري

لقاء إردوغان ونتنياهو.. الدوافع والانعكاسات

وسام أبوشنمالة
كاتب ومحلل سياسي

شكّل لقاء الرئيس التركي رجب طيب إردوغان برئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطوة أخرى في تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية؛ ففي اللقاء الأول من نوعه بينهما منذ عام ٢٠٠٨ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحثا ملفات ذات طابع اقتصادي وتجاري.

وقد أوضح إردوغان أن تركيا يمكنها القيام بعمل مشترك مع "إسرائيل" في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، ولم تغب عن اللقاء الملفات السياسية، وأبرزها التطبيع بين العدو والسعودية. وأعلن إردوغان لاحقاً عزمه على زيارة "إسرائيل" والصلاة في المسجد الأقصى. وقد يسبق ذلك زيارة نتنياهو لأنقرة.

تشير أغلب التقديرات إلى أن هناك استعداداً تركياً، ليس للعمل على استعادة التطبيع الكامل للعلاقات مع "إسرائيل" فحسب، بل أيضاً القيام بدور داعم لمسار التطبيع بين العدو والسعودية. ويبدو أن تركيا مستعدة لأداء أدوار أخرى عبر قنوات خلفية لفتح مسارات في علاقة العدو مع دول المنطقة، على نحو تسعى فيه تركيا لتعزيز دورها وتأثيرها كقوة إقليمية في المنطقة، بصرف النظر عن مواقفها السابقة تجاه "إسرائيل" ودول التطبيع.

شهدت العلاقات بين الطرفين توترات سياسية مختلفة منذ الاعتداء على سفينة مرمرة التركية عام ٢٠٠٨، والتي جاءت في سياق إعادة رسم السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، كما جاءت في سياق سعي إردوغان لتعزيز مكانته الداخلية، ولكن على الرغم من التوتر الدبلوماسي بين الطرفين، فإنه لم ينعكس على العلاقات التجارية والاقتصادية التي شهدت نمواً ملحوظاً وأرقاماً قياسية.

أعلن إردوغان نهاية عام ٢٠٢١ عزم بلاده على التقارب التدريجي مع "إسرائيل"، وهو ما تُوج باللقاء مع نتنياهو، وسبقه استقباله رئيس الكيان إسحاق هرتسوغ في تركيا، وتلته عودة السفراء، على نحو يعكس أن اهتمام إردوغان ينصب في هذه المرحلة على تطوير علاقته بالعدو الإسرائيلي وترميم ما شابها من توترات، بصرف النظر عن طبيعة الائتلاف الحكومي الفاشي في "تل أبيب" وعدوانه المتصاعد في فلسطين المحتلة، لا سيما انتهاكاته واعتداءاته المستمرة على المسجد الأقصى.

وفي الوقت الذي يعاني نتنياهو من اهتزاز في شرعيته الداخلية والخارجية، وتتعرض حكومته الفاشية لانتقادات دولية واسعة، جاء لقاؤه مع إردوغان ليشكل جسراً يتجاوز من خلاله تآكل مكانته، الأمر الذي يعكس رغبة الأخير في استغلال عزلة نتنياهو الدولية في انتزاع أكبر مكتسبات منه والعمل على تمرير مشروع مركز الغاز الأوروآسيوي في تركيا، الذي يعتبر فيه العدو، بحكم الجغرافيا والموارد، مكوناً رئيسياً في إنجاح المشروع.

كما ترغب تركيا في أن تكون مركزاً دولياً للطاقة في شرق المتوسط بحكم موقعها الجيوسياسي، وتسعى لتكون ممراً للغاز الإسرائيلي المسروق للتصدير نحو أوروبا. وكانت قد استبعدت من عضوية "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي أنشئ عام ٢٠١٨، والذي ضمّ في عضويته "إسرائيل" ومصر واليونان وقبرص والأردن والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى فرنسا وإيطاليا، بهدف التعاون للاستفادة من الغاز.

تقويض العالم الإسلامي بهجمات ثقافية

محمد مهدي اسماعيلي
وزير الثقافة والارشاد الاسلامي

تتميّز الهجمات والتحدّيات الثقافية بأنها غير ملموسة وغير محسوسة، وغالبا تبدو كأنها بريئة، ولا تستهدف شخصية أو فئة أو نهجا وتياراً. ولكنها عند التمعّن فيها توصلنا إلى قناعةٍ بأنها تسعى إلى تحقيق غاياتٍ أخرى، والدول الإسلامية لطالما تعرّضت لهجماتٍ ثقافيةٍ تمهّد لهجمات إعلامية وفكرية، لتصل، في نهاية المطاف، إلى تقويض هذه الدولة الإسلامية أو تلك، إلا أن ما نشهده اليوم خطير للغاية، إذ تحوّلت الهجمات الثقافية من ممهّدة لهجمات أخرى إلى مواجهة مباشرة.

هذا التحوّل وهذه النقلة يوحيان بأن المهاجمين وصلوا إلى قناعة بأنهم باتوا يسيطرون على الدول الإسلامية سياسياً وثقافياً، ويتعين عليهم اجتثاث العقيدة الإسلامية وانتزاعها من نفوس من يحملونها وعقولهم، فضلاً عن السماح بعدم تأثّر غير المسلمين بها. وأمامنا اليوم عشرات من النماذج التي تشير إلى هذا التحوّل والنقلة، في مقدّمتها الرسوم المسيئة للنبي الأكرم(ص) وللإسلام والرموز الإسلامية وإحراق القرآن الكريم وتهويد القدس الشريف، فهذا الكيان الصهيوني يُصادق، ومن دون مواربة، على قانون الهوية اليهودية للكيان، ما يعني أنه لا يحقّ لغير اليهود العيش فيه، وينبغي اقتلاعهم بأية طريقة كانت.

وماكادت بعض الدول الإسلامية تضمّد جراح هجمة التطرّف والإرهاب عليها، والتي تمثلت، بشكل أساسي، بسيطرة بعض التكفيريين على أجزاء من الدول الإسلامية؛ حتى بدأت تتبلور هجمة جديدة تستهدف المنظومة الأخلاقية للتعاليم الإسلامية وللمسلمين، فشرعوا بترويج المثلية الجنسية، وبدأوا بالضغط على الدول لمنعها من القيام بأية عرقلة لعملية الترويج هذه. وعندما رأوا أن علماء الدين يقفون عقبة كأداء أمام مشروعهم، شنّوا هجوماً شرساً عليهم وعلى المؤسسات الدينية والثقافية. وإيغالاً منهم في محاربة الدين، أحرقوا نسخاً من القرآن الكريم.

غلفوا ترويج المثلية الجنسية والهجوم الشرس على القيم الأخلاقية بيافطة مزركشة وشعار برّاق، فأسموه قانون تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها، وقد تزامن إحراق القرآن الكريم مع الحملة الواسعة لترويج المثلية الجنسية. ويريدون بذلك الإيحاء بأن القرآن والإسلام هما من يقفان حجر عثرة أمام حقوق المرأة، بينما القاصي والداني يعرف مدى احترام الإسلام المرأة، ومدى دفاعه عن حقوقها، والممارسات غير الأخلاقية يعتبرها تقويضاً وهدماً لكيان الأسرة والمجتمع.

وقد نجحت إيران في المزج بين عراقتها التاريخية والتقاليد الاجتماعية والتعاليم الإسلامية وكذلك المواثيق والقوانين الدولية، وكانت بالمرصاد لكل مخطّط ومشروع مشبوه يمكن أن يستهدف ثقافة المجتمع وعقائده، ويكون بوابة أو نافذة لاستهداف أمن البلاد وواقعها السياسي، وأحبطت بجدارة كبيرة كثيراً من هذه المؤامرات.

الاجتماع الوزاري لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الذي تحتضنه الشقيقة قطر من ٢٥ إلى ٢٦ أيلول/ سبتمبر الجاري فرصة مهمة للغاية، من أجل دراسة التحدّيات والأخطار التي تواجه الدول الإسلامية ثقافياً وأخلاقياً، فهناك تحدّيات ينبغي التصدّي لها بعجالة، ولا يمكن تأجيلها، ومن بينها ظاهرة التصدي للقيم الأخلاقية والأسرية المعاكسة للثقافة الإسلامية، والتصدّي والتطرف الديني، وكذلك خطط الاحتلال ومشاريعه في تهويد القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة والقضاء على معالمها التاريخية والحضارية، فضلاً عن المجازر اليومية التي يرتكبها ضد الفلسطينيين، وأيضاً المشاريع التي تستهدف القيم الأخلاقية.

هنا نثمّن دور دولة قطر الشقيقة، حكومة وشعباً، للحفاظ على القيم الأخلاقية في أثناء مباريات كأس العالم ٢٠٢٢، ودعم القضية الفلسطينية خلال هذه المناسبة العالمية.

تمدّ إيران يدها، وتبدي استعدادها الكامل للتعاون بشكل ثنائي ومتعدّد الجوانب وجماعي مع الدول الإسلامية من أجل التصدّي والقضاء على هذه التحدّيات، لأنها تؤمن أن "المؤمنين كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى".

*** العربي الجديد**

تحدّيات ينبغي التصدّي لها بعجالة، ولا يمكن تأجيلها، ومن بينها ظاهرة التصدي للقيم الأخلاقية والأسرية المعاكسة للثقافة الإسلامية